زواج الأطفال والقانون: ورقة فنية للبرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال

الخلفية والغَرَض

يعمل البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال (البرنامج العالمي) التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مع شركاء كُثُر لمناصرة ودعم الفعاليات العملية، والنشاطات القائمة على البراهين للقضاء على زواج الأطفال، والدعوة للمساواة بين الجنسين، وتمكين اليافعات. وتستشرف هذه الورقة الفنية القوانين وتطبيقها وتنفيذها فيما يتعلق بزواج الأطفال. وعبر تفكيك المسائل، تقدم الورقة الفنية الدعم للبرنامج العالمي وشركاه من أجل فهم أفضل ولكي يكونوا قادرين على تطوير نُهُجٍ أكثر دقة حول زواج الأطفال والقانون.

وتقوم هذه الورقة بشكل أساسي على وثائق أنتجها خلال السنوات الـ12 الأخيرة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبنات لا عرائس وبدعم من هذه المنظمات. أحد المصادر التي تم الاستشهاد بها تكراراً هي نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين[1] الذي تم تطويره بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال البرنامج العالمي. واسْتُكملت هذه المصادر بنصوص متخصصة حول القانون الجنائي والقانون العرفي ومن خلال تجارب البلدان في إصلاح التشريعات،[2] وتطبيق القوانين والقواعد،[3] المتعلقة بزواج الأطفال، والوصول إلى عدالة صديقة للطفولة. وتقدم المراجع/ التعليقات الختامية معلومات إضافية لفهم أعمق للمفاهيم واستراتيجيات البرامج.

إن الجمهور الأساسي لهذه الورقة هو مكاتب البرنامج العالمي القطرية والموظفين الشركاء.* وكُتبت الورقة لقراء غير تقنيين وراجعها عدد من المحامين. ومن أجل مصنّفات شاملة لأدوات حقوق الإنسان المتعلقة بزواج الأطفال، يرجى من القراء العودة إلى سلسلة أوراق مبادرة إصلاح القانون التشريعي لزواج الأطفال.[4]

1. العناصر الجوهرية لتشريعات زواج الأطفال

عناصر التشريعات الجوهرية المتعلقة بزواج الأطفال[5] هي عمر الحد الأدنى للزواج، والموافقة الحرة الفردية المستنيرة.[6] وينبغي بالقانون أن يحدد 18 عاماً كحد أدنى للزواج؛ وأن يمنع زواج الفتيات والفتيان تحت هذا العمر؛ ويسمح بتجنب الزيجات التي يشارك فيها الأطفال؛ ويفصّل متطلب الموافقة الحرة والكاملة لكلا الطرفين. ويركّز نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين حصرياً على سنِّ الموافقة على الزواج دون أي استثناءات.

لماذا من المهم أن يكون عمر 18 عاماً هو سن الحد الأدنى القانوني للموافقة على الزواج؟[7] إن القوانين التي تضع حداً أدنى للزواج هي إجراء مهم لحماية الأولاد والبنات من الزواج في وقت لا يكونون فيه جاهزين بدنياً، وعقلياً، ونفسياً، وعاطفياً للوصول إلى قدراتهم الكاملة. ويتسبب زواج الأطفال بأضرار مركّبة، خاصة للبنات اللواتي تُنْكَرُ حقوقهن في الصحة، والتعليم، والتطوّر نتيجة لذلك. ويقود عدم النضج البدني الكامل للفتيات إلى مزيد من مخاطر مضاعفات الحمل والولادة، ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى وفاة الأم. وهو ضرر متعدد الأجيال لأن الأم صغيرة السن التي كُبِت نموُّها ستكون أقل قدرة على ضمان النموّ الكامل لأطفالها.[8]

تنهج البلدان مناهج قانونية مختلفة لضمان تطبيق الحد الأدنى للزواج. بعض هذه البلدان يجرّم زواج الأطفال، وبعضها يحظر أو يلغي الزيجات تحت السن القانوني، بينما يقوم البعض الآخر بوضع سن حدٍ أدنى للزواج دون تجريمه أو حظره. إن الحكومات بحاجة إلى وضع تشريعات واضحة ومستدامة تضع الثمانية عشر عاماً باعتبارها سن الحد الأدنى للزواج المعقود تحت أي قانون زواج في البلاد (ديني، مدني). ويجب أن تكون هناك ضمانات للتأكّد من الموافقة الوالدية، والموافقة التشريعية وأن أي استثناءات أخرى غير مستخدمة لإرغام الفتيات على الزواج.[9]

* وُضعت هذه الورقة للممارسين العاملين في برامج القضاء على زواج الأطفال. وبدل تقديم أقسام منفصلة عن القانون الجنائي وقانون العائلة المتعلق بزواج الأطفال، تمر الورقة على الكثير من الأبعاد القانونية المتعلقة بزواج الأطفال: أنواع مختلفة من القانون (مدني، أسرة، جنائي)؛ وأنظمة قانونية مختلفة (قانوني نظامي، عُرفي غير رسمي، وديني)؛ والإصلاح التشريعي، ترويج القانون وتطبيق القوانين الموجودة.

نَهْجُ البرنامج العالمي في زواج الأطفال والقانون

يدعم البرنامج العالمي جهود الإصلاح التشريعي لرفع سن الموافقة على الزواج إلى 18 عاماً. ويجب على تطبيق وتنفيذ قوانين زواج الأطفال أن تأخذ بالاعتبار توفير العدالة، والمعالجة، وخدمة حماية ضحايا زواج الأطفال وانتهاكات حقوق الأطفال المرتبطة بها. إضافة لذلك، على البلدان أن تقيم أنظمة تسجيلٍ إلزامي للمواليد والزواج المدني، والديني والعرفي. وينبغي بنُظُم الحكم والعدالة أن تسهم في الجهود الأوسع للقضاء على زواج الأطفال التي تتضمن الدعوة لتغيير التقاليد الاجتماعية، وتقاليد النوع الاجتماعي، وتوفير الخدمات والفرص الأوسع لليافعين واليافعات. إن الأعمدة/ الركائز الثلاث (الشكل 1) ينبغي أن تعزّز بعضها بعضاً لإنهاء زواج الأطفال. إن ذلك يعني أيضاً أن تطبيق وتنفيذ قوانين زواج الأطفال لا ينبغي أن تقوّض الجهود المجتمعية للدعوة إلى تمكين اليافعات واليافعين، والدفع لتغيير معايير النوع الاجتماعي والمجتمع والمسلكيات الضارة.

الشكل1: الأعمدة/ الركائز الثلاث للاستجابة الشاملة

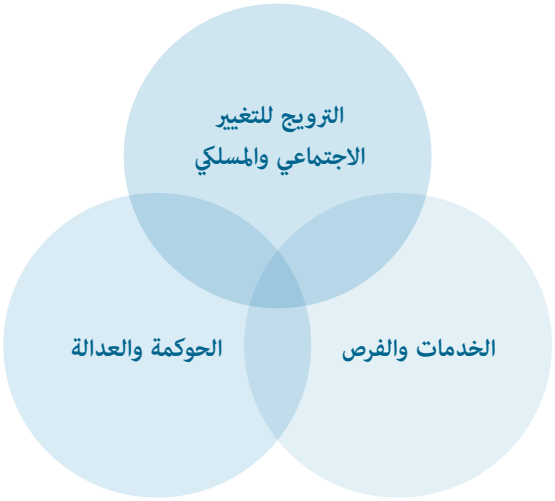

2. تعقيدات تجريم زواج الأطفال

تجريم زواج الأطفال مسألة معقدة واستقطابية.[10] إن تطبيق قوانين زواج الأطفال ومعاقبة مرتكبيه يبعث رسالة واضحة بأن زواج الأطفال غير قانوني وأنه ليس هناك إفلات من العقاب عند انتهاك القانون. من ناحية أخرى، قد يكون لتجريم زواج الأطفال عواقب غير مقصودة على الأطفال والعائلات. ففي قلب الحوار حول التجريم هناك توترات أساسية بين القانون النظامي (الدولة) من ناحية، والقوانين الدينية والعرفية من ناحية أخرى. وغالباً ما تكون هذه القوانين متنافرة أو متناقضة.

قرار مجلس حقوق الإنسان حول الطفولة، والزواج المبكر والقسري "يعترف بأن تجريم الطفل، والزواج المبكر والقسري وحدهما غير كافيان [التوكيد من عندنا] حين تُقدّم دون تدابير تكميلية وبرامج دعمٍ وقد تسهم عوضاً عن ذلك في تهميش سبل عيش العائلات المتأثرة وتهميشها ويكون لها تأثير غير مقصود في زيادة ممارسة الزيجات غير الرسمية وغير المسجّلة."[11]

2 أ. مواقف متنوعة بشأن التجريم

اتخذت الجهود الدولية للقضاء على زواج الأطفال مواقف مختلفة بشأن تجريم زواج الأطفال:

- بعض المنظورات القانونية حول حقوق الأطفال والنساء تقترح أحكاماً أقسى ضد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال. ويعتبر بعض مقترحي هذا الموقف أن زواج الأطفال ما هو إلا شكل من أشكال العنف الجنسي.[12]
- معاهد الأبحاث كالمركز الدولي لأبحاث المرأة ومجلس السكان أشارا إلى أنه لا توجد براهين على أن تطبيق قوانين زواج الأطفال كانت فاعلة في تخفيض انتشار زواج الأطفال وقد يكون لها تأثيرات سلبية على الاستراتيجيات التي يحتمل أن تنجح أكثر من غيرها في الوقاية من زواج الأطفال.[13]
- مبادرات البرامج والمناصرة، كالبرنامج العالمي، بنات لا عرائس، ونموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين تدعم الدعوة القانونية بشأن عمر الحد الأدنى للزواج وغيره من الإصلاحات المتصلة بزواج الأطفال. لكنها مع ذلك تقرُّ بالتحديات التي تواجه تنفيذ القانون واحتمالات التبعات السلبية وغير المقصودة لمعاقبة مرتكبي زواج الأطفال. وهي تشدّد على أن تطبيق القانون وقسوة العقاب ينبغي أن تتكامل مع الجهود المجتمعية للدفع بتغيير التقاليد والمسلكيات المجتمعية والنوع الاجتماعي وتدعمها بدلا من أن تقوِّضَها.

2 ب. التأثيرات السلبية للتجريم

فيما يلي بعض العواقب السلبية وغير المقصودة للتجريم حسب البنود القانونية المختلفة التي تتبناها الدول.

- معاقبة البنات لأنهن لم يبلّغن عن هجمات كن هنّ ضحاياها.
- البنات يواجهن الوصمة الاجتماعية، والانتقام، والكرْب العقلي المرتبط بسجن أفراد العائلة.[14]
- فقدان استقرار العائلات والمجتمع المحلي في الحالات التي يسجن فيها جميع من شاركوا في عرس ما.[15]
- التأثير الاجتماعي على العائلات والأطفال عند حلّ زواج الأطفال، بما في ذلك الوصمة والرفض الاجتماعي.

- التأثيرات الاقتصادية على العائلات وتعقيدات استعادة المهر وإعادة سعر العروس.
- تفُّرق البنات عن أطفالِهن، ومشاكل الحضانة.
- الحظر القانوني لزواج الأطفال قد يقود إلى ممارسته بالسر بعيداً عن متناول القانون.
- في بعض البلدان (مثلاً، بعض أجزاء الهند)، التركيز الشديد على القوانين المضادة لزواج الأطفال يشتّت الانتباه عن التدخلات التكميلية لإشراك العائلات والمجتمعات المحلية ودعم صحة اليافعين، والنشاط الجنسي، والتعليم، وخدمات الدعم.
- تجريم العلاقات الجنسية الرضائية (والفرار) بين اليافعين وسجن اليافعين الراضين بناتاً وأولاداً.

2 ج. ملاحظة حول تجريم العلاقات الجنسية الرضائية

القصد أصلاً من القوانين التي تجرّم الجنس الرضائي (مثل اغتصاب القاصر أو انتهاك الحرمة) هو في الأساس منع البالغين من الانخراط في أفعال جنسية مع الأطفال. لكن في البلدان التي تسودها آداب جنسية محافظة، يستخدم الوالدين القانون لإلغاء الزيجات المختارة ذاتياً بين اليافعين التي لا يوافقون عليها، ولوقف النشاط الجنسي لأبنائهم. نتيجة لذلك، يتم استعمال القانون لتجريم العلاقات الجنسية الرضائية بين اليافعين، وإدانة الأولاد والبنات حيث يرسلون إلى السجن. في بنغلادش، على سبيل المثال، يُعاقب الأولاد والبنات تحت السن القانوني بالسجن 15 يوماً أو يغرّمون، أو كلاهما (وزارة شؤون المرأة والطفل، 2017). وفي مثل هذه الأوضاع، يجب على الإصلاحات القانونية أن تجتثّ تجريم الأفعال الجنسية الرضائية بين اليافعين.

تحديد أعمار حد أدنى مرتفعة لكل من الرضا الجنسي والزواج أمر إشكالي. فإذا تصادف عمر الرضا الجنسي مع عمر الزواج وحدد كلاهما عند 18 عاماً فإن ذلك يجرّم بشكل فاعل السلوك الذي تنخرط فيه أعداد كبيرة من الشباب في المجتمعات عبر العالم. وتشير الأبحاث في منغوليا إلى أن 38 بالمائة من اليافعين في عمر الـ16 عاماً قد بدؤوا نشاطهم الجنسي. وفي زمبابوي، فإن 30 بالمائة من الفتيات في عمر 15-19 قد مارسوا الجنس مرة على الأقل. وفي المملكة المتحدة، مارست 64 بالمائة من الفتيات الجنس قبل بلوغ الـ18 من العمر، وفي آيسلندا والدنمارك وصلت النسبة إلى 70 بالمائة. وبالفعل، فإن 25 من الفتيات و33 بالمائة من الفتيان قد مارسوا الجِماع قبل عمر الـ16 عاماً. وفوق ذلك، فإن حظر النشاط الجنسي يقلل من إمكانية حصول الشباب على الرعاية الصحية الإنجابية والنُصْح الذي يحتاجونه لحمايتهم وأمنهم. والحصيلة هي أن التدابير المصمّمة لتوفير الحماية يمكن أن يكون لها تأثير عكسي. وعلى الجانب الآخر، فإن تقديم عمر أقل للرضا الجنسي من عمر الزواج يعني حتما الموافقة على حقيقة أن الشباب غير المتزوجين سينخرطون في النشاط الجنسي، وهو ما قد لا يكون مقبولاً في الكثير من البلدان.[16]

جرّمت جنوب أفريقيا وكينيا ممارسات الجنس الرضائي بين اليافعين. وفي كلا البلدين، تعرض التشريع لتحديات دستورية.[17] كان التحدي الدستوري ناجحاً في جنوب أفريقيا وفشل في كينيا، وهو ما يعني أن كينيا تواصل التعامل مع هذه الأفعال الرضائية باعتبارها مخالفات جرمية. إن العامل المشترك في حالتي البلدين هو الإقرار بأن تجريم أفعال الجنس الرضائي بين اليافعين والشباب غير ملائم للأسباب التالية:

- هو نفي للقدرات المتطورة لليافعين ونموهم القياسي فيما يتعلق بحقوق اليافعين الجنسية والإنجابية؛
- وهو ينتهك الحقوق الأخرى مثل الكرامة والخصوصية؛
- وهو يشكّل وصمةً لنشاط اليافعين الجنسي؛
- وقد يؤدي إلى توقف اليافعين والشباب عن السعي للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية والمعلومات خوفاً من المقاضاة؛
- وقد ينتج عنها قناعات نوعي اجتماعي منحرفة؛
- وهي تُدخل اليافعين والشباب في نظام العدالة الجنائي دون حاجة لذلك.

عمر الرضا الجنسي في جنوب أفريقيا هو 16 عاماً للفتيات والفتيان، بما في ذلك تجارب الجنس ذاته. ولن يجرّم الأطفال جنائياً إذا ما مارسوا الجنس حين يكون كلا الشريكين بين سن الـ12 والـ16 من العمر. ولا تعتبر ممارسة الجنس جرما لطفل في عمر الـ16 مع شريك أكبر منه بأقل من سنتين. وينص القانون على الحصول على خدمات الصحة الإنجابية ابتداءً من عمر الـ16 عاماً، ويحدّد عمر الحد الأدنى للزواج بـ18 عاماً.[18]

3. الإصلاح الشامل

إن أي قانون يجرّم زواج الأطفال يحمل في طياته قوة رمزية ضرورية ورادعة ويرسل إشارة قوية بأن زواج الأطفال جريمة لا يمكن قبولها. كما يتضمن القانون الشامل أيضاً معالجات قانونية وتعويضات لضحايا زواج الأطفال. وينبغي عند إجازة القانون أن يكون مترافقاً مع جهود لضمان وعي عام واسع بالقانون وموادّه.[19] وينبغي بجهود التوعية الجماهيرية أن تركز على حقوق الضحايا في التبليغ وكيفية الوصول إلى آليات عدالةٍ حساسةٍ للنوع الاجتماعي وصديقةٍ للأطفال.

من أجل نهج قانوني شامل لزواج الأطفال،[20] يجب أن يكون إطار العمل القانوني لزواج الأطفال قوياً ومدعوماً بقوانين وسياسات تناصر المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال، وتحمي النساء والأطفال من التمييز قانوناً

وممارسة. ويتضمن ذلك، من بين قوانين أخرى، تلك المتصلة بالزواج والطلاق (بما في ذلك التسجيل وعقد الزواج)، والممارسات المضرّة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أسعار المهور والعرائس، الجنسية والمواطنة، الملكية والوراثة، النفقة وحضانة الأطفال، العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك اغتصاب الزوجة)، وعمل الأطفال، والعبودية، والإتجار بالأطفال، والاتجار بالجنس، وحق التعليم والرعاية الصحية، والتسجيل الإلزامي للولادة والزواج.

3 أ. المكونات الأساس للنهج الشامل

اقتُرِحَت العناصر التالية كمكوّنات نهج تشريعي شامل لزواج الأطفال:

- **الحق في الخدمات:** ضمان الحقوق الإنجابية والحصول على خدمات الصحة الإنجابية للبنات والأولاد؛ ضمان الحق في التعليم (بما في ذلك التعليم حول النشاط الجنسي الشامل)؛ ضمان بقاء البنات في المدرسة بعد الزواج، وخلال الحمل، وبعد ولادة الأطفال؛ وضمان الحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي.
- **الحق في المعلومات، والتعبير، والخصوصية والسّرية:** ضمان الحق في خصوصية الطفل وسرّيته؛ وحقه في التعبير، بما في ذلك الحرية في السعي إلى المعلومات والحصول عليها ومنحها.
- **الحصول على العدالة:** وصول الأطفال إلى العدالة، والمعالجات المدنية، والأمن والحماية.[21]
- **الحماية من العنف والاستغلال:** حماية الأطفال من الإساءة، والإهمال والممارسات المضرّة، بما فيها زواج الأطفال، الاغتصاب، العبودية الجنسية والعمل القسري، اختطاف العرائس، الاتجار بالنساء والفتيات، ميراث الزوجة، الزواج لتسديد الدفعات، سمسرة الزواج الدولي، وتعدد الزوجات.
- **التسجيل المدني الإلزامي** من خلال نظام لتسجيل جميع الزيجات، والولادات، والوفيات. ضمان تسجيل جميع الزيجات بما فيها المدنية، والدينية، والعرفية كوسيلة لتعقب الزيجات وأعمار الزواج.

وينبغي استخدام البيانات التي تم جمعها عبر منظومات التسجيل لمراقبة وتسهيل تطبيق عمر الحد الأدنى للزواج كمعيار، والتحقق من العمر، وجمع الإحصاءات حول الزيجات.

في الكثير من البلدان يُنظّم الوضع القانوني لزواج الأطفال عبر تفاعل التشريعات التي تتضمن القانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الأسرة.

فهم اليافعين بشكل شامل: ثلاثة أعمارٍ للموافقة/ الرضا

ذهب صندوق الأمم المتحدة للسكان في شرق وجنوب أفريقيا إلى ما وراء عمر الموافقة على الزواج ليضع الأولوية استراتيجياً على عمر الموافقة على النشاط الجنسي والخدمات الصحية أيضاً.[22] إن من المهم أن يكون هناك وضوح حول العمر الذي يبدأ فيه الشباب بالموافقة قانونياً على النشاط الجنسي لكن القرار المتعلق بوضع حد للموافقة القانونية أمر صعب. فمن ناحية، يجب أن تحمي القوانين الأطفال من الإساءة الجنسية. لكن هذه المعطيات القانونية يجب أن تُرسم بدقة لأن هذا التخطيط العمري له نتائج أخرى أحدها هو جذب الشباب إلى داخل نظام العدالة الجنائي بسبب أعمال رضائية انخرطوا فيها وهم موافقون حسب «مبدأ القدرات المتطوّرة» في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

كان تأسيس قواعد اليافعين حول الموافقة على العناية الطبية[23] أحد المسائل الأكثر صعوبة لمواجهة صانعي السياسات. إن بإمكان اليافعين أو الشباب النشطين جنسياً، الحوامل أو المصابين بمرض ينتقل عن طريق الجنس، والذين يستخدمون المخدرات أو الكحول، وأولئك الذين يعانون من العنف أو الإساءة في المنزل أو يعانون من مشاكل عاطفية أو نفسية، أن يتجنبوا السعي للحصول على المساعدة إن كان عليهم إشراك والديهم أو مقدمي الخدمة (أو الزوج/الشريك). مدركة لهذه الحقيقة، تسمح الكثير من البلدان بوضوح لقاصر ما باتخاذ قرارات مستنيرة حول الرعاية الطبية الخاصة به بعد تقييم لقدراته العقلية والنفسية. لكن الموازنة بين حقوق الوالدين وحقوق اليافعين أو الشباب في الحصول على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية بسرية يبقى موضع نقاش. ولممارسة استقلاليتهم، ينبغي باليافعين والشباب أن يكون قادرين على ممارسة حقهم في اتخاذ القرارات وممارستها فيما يتصل بمعالجتهم الطبية حين يكونون قادرين على تقديم موافقتهم الكاملة، الحرة، والفردية المستنيرة التي تؤثر على صحتهم، واستقلاليتهم البدنية، أو نزاهتهم.

3 ب. التعامل مع التعددية – القوانين المدنية، والجنائية، وقانون الأسرة، والقوانين العرفية والدينية

يُنظّم الوضع القانوني لزواج الأطفال في الكثير من البلدان من خلال تفاعل معقّد للتشريعات التي تتضمّن القانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الأسرة. وتضع البلدان المنخرطة في البرنامج العالمي نطاقاً واسعاً من التشريعات المختلطة من أنظمة القانون النظامي (أنظمة قانونية عامة وقوانين مدنية موروثة من الاستعمار)، والقوانين العرفية، والقوانين الدينية (راجع الجدول 1). ويختلف وضع القوانين العرفية والدينية حسب القُطْر. ولا تختلف القوانين العرفية حسب البلد فحسب بل غالباً ما تكون خاصة في كل موقع ومفتوحة على تفسير الزعماء الأفراد، أو المجتمع المحلي، أو المحاكم التقليدية. ويعتمد تطبيق القانون العرفي أو الديني على التسلسل الهرمي لمصادر القانون وتعتبر أيضاً جزءً من التشريعات الوطنية.

تطبق ستة من بلدان البرنامج العالمي الـ12 الشريعة الإسلامية إلى حد ما. ويختلف تفسير القوانين الإسلامية حسب المدرسة الفقهية الإسلامية السائدة

في كل قُطْر أو إقليم. وتختصُّ محاكم الولاية (وليس المحاكم الاتحادية) في بعض الأنظمة الاتحادية بالادعاء الجنائي.

زواج الأطفال في الهند، منظّم وفق التشريعات العامة – أي قانون حظر زواج الطفل – وعدد من القوانين الشخصية (هندي، مسلم، مسيحي، بارسي، يهودي). وتمثّل التفاوتات بين قانون حظر زواج الطفل والقوانين الشخصية المتاحة التي غالباً ما تقع فيها الفتيات في جميع أنحاء البلاد حين تواجهن زواج الأطفال. كما تبقى التناقضات في نظام الهند القانوني الجماعي فيما يتعلق بالرضا، وعمر الحد الأدنى للزواج، وعقوبات زواج الأطفال، وحق الفتيات المتزوجات في التحلّل من زواج الأطفال.[24]

الجدول1: الأنظمة القانونية في بلدان البرنامج العالمي[25]

البلد	النظام القانوني
بنغلادش	نظام قانوني مختلط معظمه قانون إنجليزي عام وقانون إسلامي
بوركينا فاسو	نظام قانون مدني وفقاً للنموذج الفرنسي والقانون العرفي (واستخدام غير رسمي للقانون الإسلامي)؛ في منتصف 2019، عدّل مجلس الأمة القانون الجنائي
إثيوبيا	نظام القانون المدني
غانا	نظام مختلط من القانون الإنجليزي العام والقانون العرفي
الهند	نظام القانون العام القائم على النموذج الإنجليزي؛ تنطبق القوانين الشخصية المنفصلة على المسلمين، والمسيحيين والهندوس؛ مراجعة قضائية للقوانين التشريعية
موزامبيق	نظام قانوني مختلط من القانون المدني البرتغالي والقانون العرفي؛ ملاحظة، في المناطق الريفية حيث تنتشر القرى ذات الغالبية المسلمة التي لا يوجد فيها نظام قانوني رسمي، يطبق القانون الإسلامي
نيبال	القانون الإنجليزي العام، والمفاهيم الهندوسية القانونية؛ ملاحظة، أصبحت القوانين الجنائية والمدنية الجديدة نافذة في 17 آب/أغسطس 2018
النيجر	نظام قانوني مختلط يستند إلى القانون المدني الفرنسي، والقانون الإسلامي، والقانون العرفي
سيراليون	قانون مختلط من القانون الإنجليزي العام والقانون العرفي
أوغندا	قانون مختلط من القانون الإنجليزي العام والقانون العرفي
اليمن	قانون مختلط من الشريعة الإسلامية، والقانون النابليوني، والقانون الإنجليزي العام والقانون العرفي
زامبيا	قانون مختلط من القانون الإنجليزي العام والقانون العرفي

ينبغي بمسوّدي التشريعات أخذ الاعتبارات التالية بالحسبان حين تتضارب القوانين والممارسات العرفية/الدينية مع القوانين الرسمية:

- مراجعة القوانين المتعلقة بزواج الأطفال لإظهار أي ثغرات، أو تضاربات أو منافذ في إطار العمل القانوني قد تقوّض قدرة البنات على السعي للحماية القانونية والإصلاح أينما استمر زواج الأطفال.[26]
- ضمان عدم تغاضي الممارسات والقوانين العرفية/الدينية عن زواج الأطفال والتمييز ضد الفتيات والنساء.
- ينبغي بالقانون النظامي الوطني أن يتقدم على القوانين العرفية/الدينية أو الدينية التي تُديم زواج الأطفال والتمييز ضد النساء والبنات.
- ضمان الوصول الميداني إلى القادة العرفيين/الدينيين لتسهيل تطبيق الضمانات وفقاً للقوانين الأسمى (الدستور عادة).
- حل النزاعات بين القوانين العرفية/الدينية والرسمية بطريقة تحترم حقوق الناجين الإنسانية، ومباديء المساواة بين الجنسين والمصالح الفضلى للطفل.
- ينبغي بالقانون أن يضمن أن استخدام آليات التحكيم العرفية/الدينية لا يحرم الضحية من الوصول إلى نظام العدالة النظامي.[27]

3 ب. مسؤوليات أصحاب المصلحة في كتابة أو تعديل القانون

عملية تسويد التشريعات أو تعديلها ينبغي أن تتضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان دعمهم الكامل. إن المناصرة وزيادة الوعي المستهدفين ينبغي أن يستخدما في توليد المعرفة الجماهيرية العامة، وتعبئة الدعم لكتابة التشريع ، وتبنّيه، ونشره، وتنفيذه.[28] وبعد تمرير التشريع، يجب ترويجه بشكل واسع. ويجب أن يكون أصحاب المصالح مدربين ليفهموا عواقب القانون ومسؤولياتهم في سَنِّ القانون وترسيخه. ويبيِّن الجدول 2 أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة.

أمثلة على الإصلاحات التشريعية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية: عمر الحد الأدنى للزواج هو 18 عاماً في إنغلترا، وويلز، وإيرلندا الشمالية. لكن هناك مادة للزواج بمباركة الوالدين بين سن 16 و 18. وعمر الحد الأدنى في سكوتلندا هو 16 عاماً ولا يتطلب الزواج بين 16 و 18 سنة موافقة الوالدين. ويستعمل بعض الوالدين هذه المنافذ القانونية لإجبار أبنائهم ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً على الزواج. وفي 2014، جرّمت إنغلترا وويلز الزيجات الإجبارية استنادا إلى تشريع السلوك غير الاجتماعي، والجريمة، وحفظ الأمن. إن إجبار شخص ما، بما في ذلك الأطفال، على الزواج أصبح الآن عرضة للسجن لسبع سنوات في الحد الأقصى. ويجرّم التشريع إجبار المواطن البريطاني على الزواج خارج المملكة المتحدة أيضاً. ومن المهم أن انتهاك أمر الحماية من زواج إجباري يُعاقب الآن بالسجن لمدة خمس سنوات كحد أقصى.[29]

الجدول2: الأدوار والمسؤوليات في الإصلاحات التشريعية

صاحب المصلحة	الدور والمسؤولية
البرلمانيون	القيادة في إقامة وتنفيذ إطار عمل قانوني وسياسي للوقاية من زواج الأطفال وتقديم الدعم للفتيات المتزوجات، وضمان تطبيقه الفعلي من قبل الأطراف والمؤسسات. ويمكنهم الدفاع عن تبني، وتقوية، وتنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال
منظمات المجتمع المدني، بما فيها شبكات الشباب والنشطاء	تضطلع منظمات المجتمع المدني بأدوار مهمة في عملية إصلاح التشريعات من خلال: • الترويج المباشر لصناع القرار والسياسات • تحميل الحكومة مسؤولية الالتزام بالقضاء على زواج الأطفال • تعبئة الرأي العام وزيادة الوعي الجماهيري بالقانون • تدريب الأطراف الأساس، بما في ذلك مسؤولي تنفيذ القانون والمسجّلين، على مواد القانون وتنفيذها • تنفيذ المواد البرامجية للقانون النموذجي
نظام المحاكم القضائية	تفسير القوانين التي تمررها السلطة التشريعية وتنفّذها السلطة التنفيذية. وهي مسؤولة عن إدارة القضاء ومن أجل التدابير القانونية الصديقة للأطفال والإجراءات القانونية الحسّاسة للنوع الاجتماعي
الوزارات التي تنفّذ حظر زواج الأطفال	تطبيق القوانين التي تحظر زواج الأطفال: مثلاً، تعيين مسؤولين عامّين كضباط حظر زواج الأطفال، اللجان التي تمنع زواج الأطفال، أو الهيئات الأخرى التي قامت كجزء من نظام حماية الطفولة
وزارة التعليم	تصميم، وتنفيذ، ومراقبة وتقييم التشريعات التعليمية، والسياسات والبرامج لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الأساسي الإلزامي وتوافر التعليم الثانوي بالطريقة نفسها دون أي تمييز من أي نوع
وزارة الصحة	حماية ومناصرة الصحة العامة وتوفير الرفاه وغيره من خدمات الضمان الاجتماعي. وهم مسؤولون عن تصميم، وتنفيذ، ومراقبة، وتقييم السياسات الصحية، والبرامج، والإرشادات
وزارة التسجيل المدني والإحصاءات الوطنية (الأحوال المدنية)	تسجيل حالات الولادة، والزواج، والوفاة
ممثلو القانون العرفي والديني والأنظمة القضائية، الزعماء المحليّون، السلطات التقليدية	تشريع قوانين عرفية ودينية حسب التشريعات الموجودة. الوقاية من زواج الأطفال
أصحاب مصلحة آخرين	• المؤسسات الإدارية • الشرطة • وزارة المالية (صندوق الوقاية من زواج الأطفال، الميزانية) • وزارة التنمية الاجتماعية والشؤون التقليدية • وزارة الحكم المحلي • القطاع الخاص

أمثلة على الإصلاحات التشريعية

باكستان: في الوقت الذي حدّد فيه تشريع تقييد زواج الأطفال لعام 1929 سن الزواج بـ18 عاماً للذكور و16 عام للإناث، مع عقوبات للرعاة وأولئك الذين يعقدون الزيجات تحت سن الزواج، بقي معدل زواج الأطفال مرتفعاً. وتلعب التقاليد القبلية دوراً مهماً في العديد من المجتمعات المحلية وقد يتم تفسير قوانين الزواج وتنفيذها من خلال الكبار والجيرغا (مجالس الكبار) القبليين. وفي العموم، ليس هناك تنفيذ متشدد لقوانين الحد الأدنى للعمر وهناك معالجات محدودة للضحايا إن انتهكوا.[30] في 2016، أدان رجال دين من مجلس الفكر الإسلامي[31] مشروعاً لرفع عمر الزواج إلى 18 عاماً للبنات قائلين أنه "غير إسلامي" و"تجديفي" مما دعا المشرعين إلى التخلي عن الاقتراح. وكان المشروع سيفرض عقوبات أشد على الأشخاص الذين يدبّرون زواج الأطفال، ويرفع عمر الزواج القانوني للبنات من 16 عاماً إلى 18 سنة. لكن اختصاص تشريعات القوانين العائلية تقع على عاتق المشرعين الولائيين ولم يكن هذا التشريع بشكل خاص ليمنع زواج الأطفال في جميع أنحاء باكستان بل في العاصمة إسلام آباد وحدها. الصورة في الأماكن الأخرى أكثر إشراقاً. ففي السند والبنجاب، وهما ولايتان عدد سكانهما يزيد عن 75 بالمائة من سكان الباكستان، تم تحقيق تقدم هام. ففي عام 2013، تبنت السند قانوناً يمنع زواج الأطفال، ويفرض عقوبات أشد وغرامات أكبر، ويرفع سن الزواج إلى 18 عاماً للبنات. وفي 2015، لحقت البنجاب بالسند وفرضت عقوبات أشد وغرامات أعلى. لكن عمر الزوج بقي 16 عاماً للبنات و18 عاماً للأولاد.[32]

ملاوي: في شباط/فبراير 2017، عدّل البرلمان الملاوي الدستور إلى: رفع العمر الذي يُعرّف الشخص عنده على أنه طفل إلى 18 سنة (من 16 عاماً)؛ ورفع الحد الأدنى لعمر الزواج للأولاد والبنات إلى 18 عاماً دون استثناءات (من 15 عاماً بموافقة الوالدين). ووقّع الرئيس على التعديل الدستوري ليصبح قانونا في نيسان/إبريل 2017. ونتيجة لذلك أقامت وزارة العدل والشؤون الدستورية فريق عمل للتعديلات الدستورية ليعدّل جميع القوانين ذات الصلة كي تتواءم مع الدستور المعدّل وتتماشى مع المادة 2 من العهد الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل (الذي يعرّف الطفل باعتباره «أي إنسان تحت سن الثامنة عشرة من العمر»). فريق العمل - المكوّن من وزارتي النوع الاجتماعي والعدل، وممثلين من منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني – مسؤول عن مواءمة جميع القوانين ذات العلاقة وفقاً لذلك- بما فيها قانون العقوبات، وقانون الاستخدام، وقانون رعاية الطفل والحماية والعدالة. وفي هذه العملية، يستعمل قانون المجموعة النموذجي لاجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين مرجعاً: حين تتم مراجعة القوانين، يتم أيضاً تفحّص الالتزام بمحتويات القانون النموذجي.

4. تنفيذ وتطبيق قوانين زواج الأطفال

غالباً ما يكون التطبيق والتنفيذ ضعيفاً حتى حيث توجد إطارات عمل قانونية قوية، وتختلف الأسباب من سياق إلى آخر.[33] ويعرض الجدول 3 بعض التحديات العامة والحلول المحتملة لتطبيق القوانين.

الجدول3: التحديات التي تواجه تنفيذ قوانين زواج الأطفال، والحلول المحتملة

التحديات	الحلول
قوانين فيها مواد تتعلق بعمر الزواج وتتضارب مع بعضها	عرّف الطفل على أنه فرد تحت سن الـ18 عاماً، دون استثناء. حدّد عمر الحد الأدنى القانوني للزواج للذكور والإناث بـ18 عاماً. وائم جميع القوانين (مدني، جنائي، أسري، وعرفي)
إثبات عمر فتاة ما حين يكون سجّل الولادة والزواج ضعيفاً أو غير موجود	اجعل تسجيل الولادة والزواج إلزامياً ومجانياً. عزّز أنظمة السجل المدني وتأكد من أن جميع الولادات والزيجات مسجّلة. وعند الشك، افترض أن البنت (أو الولد) أقل من 18 عاماً من العمر (وهو البند نفسه في عدالة الأحداث)
غالبية حالات الزواج تتم خارج الهياكل القانونية الرسمية	العمل مع القيادات الدينية والتقليدية لزيادة الوعي بالقانون، والتأثيرات المضرّة لزواج الأطفال، والبدائل المتاحة أمام البنات. ضمان تأكد الأشخاص الذين يديرون الزيجات من عمر العروس والعريس وتبليغ حالات زواج الأطفال للسلطات ذات العلاقة
التفسير الخاطيء لمواقف الأديان المختلفة، والتقاليد، والثقافات المتعلقة بزواج الأطفال	أوجد حيّزاً للنقاشات المحترمة مع القادة الدينيين والزعماء التقليديين. روّج التفسيرات البديلة للنصوص الدينية وزد الوعي بالتأثيرات السلبية لزواج الأطفال على الفتيات، والأطفال، والعائلات، والمجتمعات المحلية
يقام زواج الأطفال في مناطق ريفية موارد تطبيق القانون فيها محدودة	أوجد أو عزّز أنظمة العدالة وحماية الطفولة التي لا تميز جندرياً والحساسة للنوع الاجتماعي وتتضمن حماية الأطفال (مثلاً، المحاكم المتنقلة، خطوط مساعدة الأطفال) وقدّم مساعدة قانونية مجانية لجميع الأطفال
ضحايا زواج الأطفال القاصرين يكافحون لدفع قضاياهم أمام المحاكم نظرا لعمرهم، واعتمادهم على غيرهم، ونقص المعرفة أو الموارد، والخوف من الوصمة والانتقام	قم بأعمال إصلاح القانون (بما فيها الوضع القانوني وتقادم أحكام الإساءة للأطفال) وادعم تطبيق عملية وتدابير العدالة الحساسة للنوع الاجتماعي والصديقة للأطفال. درّب سلطات تنفيذ القانون المحلية على الاستجابة لزواج الأطفال وحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. قدّم استشارات قانونية مجانية للأطفال
عدم معرفة القائمين بالواجب والمدافعين عن الحقوق بمواد القانون	ارفع الوعي بمواد القانون. قدّم الدعم لنشاطات رفع الوعي في المدارس ولغير الملتحقين بالمدارس

يواجه النساء والأطفال تحديات فريدة مقارنة مع الرجال الساعين للعدالة عبر نظام الدولة. وغالباً ما يجدون العدالة مراوغة وتمييزية وأن حقوقهم تقوّضها النُظُمُ القانونية التقليدية. وفي حالات كثيرة، يقوم الرجال بحلّ الخلافات، ويمثّل النساء والأطفال أيضا أقرباء من الرجال. إن التقاليد والعادات الأبوية في بعض المجتمعات يمكن أن تقود إلى أنظمة عدالة عرفية لا تعتبر أن العنف ضد النساء والأطفال جرائم جدية. وتتقبل بعض أنظمة العدالة العرفية الممارسات التمييزية مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإنكار حق الأرملة في الميراث، وتفرض عقوبات تمييزية كإجبار الفتاة على الزواج من الشخص الذي اغتصبها.[34]

4 أ. تطبيق القانون والعقاب

غالباً ما يكون منظور تنفيذ القانون مُسْتَقطباً بين نهج مؤيد لتنفيذ القانون وآخر يضع في الحسبان تدابير أخرى. ويدعو موقف المؤيدين لتنفيذ القانون إلى تطبيق قوي للمواد القانونية كي يسيروا قدما نحو القضاء على زواج الأطفال. وطبقاً لهذا الموقف فإن معاقبة المرتكبين ضرورية لضمان فاعلية القوانين التي تحظر زواج الأطفال. ويرسل تنفيذ القانون الجنائي رسالة قوية ويمكن أن يؤثر في تغيير التقاليد الاجتماعية والجندرية.[35] كما أن حق الدولة في معاقبة المخالفات الجنائية ليس هو الأداة الوحيدة المتوفّرة، وهي ليست التزاماً مطلقاً لحماية المصالح القانونية. ويسمح ذلك باستخدام القانون الجنائي حيث يكون مفيداً وضرورياً. وحين تكون هناك آليات أخرى توفّر هذه الحماية بطريقة مرضية أكثر، أو حين يكون للقانون الجنائي آثار سلبية، فإن المقاضاة الجنائية والعقاب يجب أن يُعدّلا ويقيّدا حسب الظروف الخاصة بكل قضية.[36] يدعم البرنامج العالمي هذا الموقف عبر إضعاف مقاربات تطبيق القانون الثقيلة اليد التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب سلبية أو غير مقصودة، وتقوّض التدخلات القائمة على البراهين من أجل التغيّر الاجتماعي والجندري والمسلكي، والترويج للوصول إلى الخدمات الاجتماعية لليافعين.

من الذي يمكن أن يعاقب جنائياً بسبب زواج الأطفال؟ مسألة من الذي ينبغي أن يعاقب في بعض مواد القانون الجنائي واضحة – مثلاً، موظف خدمة عامة استخدم شهادة ميلاد مزورة، مسؤول فاسد رسّم زواج طفل، أو مسؤول أو عامل صحي فشل في التبليغ عن زواج طفل. فيما يلي أمثلة على فئات مختلفة من الناس الذين يمكن أن يُحاسبوا على زواج الأطفال:

- والديّن أو رعاة بسبب إجبار بنات وأولاد قصّر على الزواج
- راشدون يتسلمون مهراً لتزويج الأطفال
- مسؤولون ورجال دين يعقدون زواج الأطفال
- إداريون يسجّلون أو يوثّقون زواج الأطفال
- أفراد أغنياء يرعون أعراس الأطفال (بعض القادة يمولون الزواج الجماعي في الهند للحصول على الدعم الشعبي- بعض المتزوجين قد يكونون أطفالاً
- مهنيون طبيون، موظفون حكوميون أو موظفو خدمة عامة منخرطون أو مشاركون في القيام بتزويج الأطفال

مع أن عقاب المخالفين ينبغي أن يوازن بين التعجيز (عزل المخالف عن المجتمع)، وإعادة التأهيل، أو رد الحق، أو تعويض الضحية إلا أن من المهم أن نبقي في الاعتبار أن خدمة المجتمع والأحكام المتسامحة يمكن أن تؤدي إلى تقويض استخدام القانون في المساءلة، وتضعف قوة القانون على التغيير البعيد المدى. وحيث يكون موظفو الحكومة أو العاملين في الخدمة العامة منخرطين أو مشاركين في القيام بتزويج الأطفال، فإن وضعهم ومسؤوليتهم، بما في ذلك التبليغ، ينبغي أن يُنظر إليها على أنها ظروفٌ مشدّدة في تقرير الأحكام الجنائية أو الإدارية مثل خسارة رخصة مهنٍ أو إلغاء عقدٍ ما، والذي ينبغي أن يكون مسبوقاً بإصدار تحذيرات. ويوصي نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين بمقاربة دقيقة ومتوازنة تمزج بين المستويات المختلفة من العقاب لنماذج مختلفة من الجرائم والظروف المُشدّدة، مما يتطلب تحليلاً تفصيلياً للمرتكبين. وينبغي اعتبار الشخص الذي يتزوج فتاة ويسيء إليها جنسياً المنتهك الأول، ويكون بذلك موضع تدابير عقابية أقسى. ويكون الوالدين أو الرعاة كمشاركين، في ضوء النيّة أو الدافع، عرضة لغرامات أخرى أو خدمة المجتمع، وأخيراً، ينبغي وضع تدابير عقابية أخف في الاعتبار للمشاركين الآخرين، كأولئك الذين يقيمون الأعراس.[37] وفي النهاية، فإن القرار حول نوع الجريمة، والظروف المُشدّدة، وصرامة العقاب هو قرار محلي يجب أن يأخذ الكثير من العوامل في الاعتبار. وهناك حاجة للمزيد من الأبحاث حول كيف يعمل أو لا يعمل تجريم زواج الأطفال على المستوى الوطني.

الجدول4: تناسب العقاب

الاعتبارات بشأن المقاضاة الجنائية وعقاب زواج الأطفال	الاعتبارات المتعلقة بقسوة العقاب
• مصلحة الأطفال العليا هي الاعتبار الأساس • لا ينبغي أبداً تجريم الطفل أو إنزال العقاب به بسبب زواج طفل ما • افهم وتجنّب التبعات السلبية لمعاقبة الأطفال، أو عائلاتهم، أو مجتمعهم المحلي • تأكّد من أن الملاحقة الجرمية والعقاب يدعمان الجهود الأخرى القائمة على البراهين للقضاء على زواج الأطفال بدلاً من تقويضها • تجنّب الارتداد العكسي للمجتمع المحلي وبين المجموعات المحافظة بسبب تجريم زواج الأطفال • النشاطات الجنسية الرضائية (والفرار) بين اليافعين لا يجب أن تجرّم أو تعاقب • وفّر ملجأً قانونياً ومساعدة قانونية مجانية للأطفال المتزوجين، أو المتعايشين، المطلقين أو الأرامل	• مستوى عقاب الناس المنخرطين في زواج الأطفال ينبغي أن يتقرر استناداً إلى كل حالة وسياق • زد العقاب لزواج الأطفال الأصغر • عقاب أعظم للزواج القسري مقارنة مع زواج الأطفال غير القسري[38] • استخدم نماذج الدولة الجرمية (الجرائم، الجنح، والمخالفات) لتقرير مؤشر شدة الجريمة وعقابها. يتضمن ذلك أنواعاً مختلفة من الجزاء الخالي من أحكام السجن كالإنذارات، وأحكام وقف التنفيذ، والغرامات، وخدمة المجتمع، إلخ، وتقدير النائب العام • يميز القانون الجنائي بين النية والدافع. فالدافع هو القوة المحركة التي تدفع الشخص للفعل بنتائج مؤكدة، أما النية فهي غرض استخدام أداة/سبيل للتأثير بتلك النتائج

4 ب. الأدوار والمسؤوليات في التطبيق والتنفيذ

النظام القضائي هو المسؤول عن إدارة العدالة وتفسير القوانين التي تمرّرها السلطة التشريعية وتنفّذها السلطة التنفيذية. وفيما يلي بعض الأفعال التي يستطيع الجهاز القضائي والمحاكم اتخاذها للوقاية من زواج الأطفال والتعامل مع احتياجات الأطفال عند الزواج ومع ضحايا زواج الأطفال:[39] تعريف القواعد والإجراءات لتوزيع الأملاك المكتسبة خلال زواج محظور وحلّ/إلغاء الزيجات القابلة للإبطال؛ إصدار أمر تقييد لأي شخص على وشك الانخراط أو على وشك الزواج من طفل، بغض النظر عما تقوله القوانين العرفية أو الدينية وتمارسه؛ وتقديم المساعدة والخدمات القانونية المجانية لضحايا زواج الأطفال. عادة ما تقوم الدولة بالمقاضاة في القانون الجنائي، وينبغي بالمحاكم أن تضمن احترام الحقوق القانونية للعرسان الأطفال.[40] واستناداً إلى التماس من طفل أو بالغ أو طرف ثالث، حل/إلغاء الزواج المعقود قبل نفاذ القانون. وقد يحتاج ذلك أيضاً إلى إصلاح الوضع القانوني للطفل، حيث يمكن للطفل أن يرفع قضية وحده عوضاً عن موافقة والديه، أو راعيه أو 'الزوج'. وينبغي بالنظام القضائي أن يوفر حضانة، ووصولاً، وصيانة للذرِّية وضمان احترام المواطنة والجنسية التي اكتسبوها من خلال الزواج.

أدوار المنظمات الدولية والوطنية فيما يتعلق بزواج الأطفال والقانون هي التالية:

- دعم الإصلاحات التشريعية لرفع عمر الحد الأدنى للزواج، بما في ذلك: مواءمة القوانين مع 'الملاحظة العامة رقم 20 (2016)[41] حول تطبيق حقوق الطفل أثناء فترة المراهقة'؛ التعددية القانونية؛ التشاور الواسع النطاق بين أصحاب المصالح؛ وهلمّ جرّا.
- دعم إصلاحات أنظمة العدالة الجنائية لتصبح أكثر حساسية للنوع الاجتماعي وصداقة مع الطفل، بما في ذلك مأسسة 'إرشادات الأمم المتحدة حول العدالة في الأمور التي ينخرط فيها الأطفال الضحايا والشهود على الجرائم'.[42]
- التمكين القانوني للأطفال وزيادة الوعي وتثقيف الجمهور حول زواج الأطفال والقانون الجنائي لجميع الأعمار.
- تدريب الأطراف الرئيسة على أنظمة العدالة الرسمية، والعرفية، والدينية.
- مراقبة وإجراء البحوث حول تطبيق القانون والعواقب على زواج الأطفال في أقطار مختلفة حسب: الأنظمة القانونية المختلفة، سياقات مدخول البلد، وقوة حماية الأطفال، وأنظمة العدالة.

- دعم عملية تبادل الخبرات مع نُهُج العدالة الجنائية المتعلقة بزواج الأطفال.
- تقوية الوصول إلى أنظمة العدالة وحماية الطفولة[43] لليافعين المتزوجين، أو المطلقين، أو الأرامل.
- تقوية أنظمة السجل المدني (المواليد، الزواج، الوفيات) وأنظمة المعلومات لتبادل المعلومات بين دوائر التسجيل.
- تقديم الدعم للفتيات والفتيان الناجين من زواج الأطفال كي يصبحوا مدافعين ونشطاء عن العدالة وإصلاحات حماية الطفولة فيما يتعلق بزواج الأطفال.

مثال الهند في تنفيذ القانون

الهند موطن 233 مليون فتاة وامرأة تزوجن وهن طفلات – أي ثُلث عرائس العالم. وفّر قانون تقييد زواج الأطفال لعام 1929 عقوبات تصل إلى السجن 3 أشهر وغرامة تصل إلى 1,000 روبية لزواج الأطفال، لكن الحالات التي تمت مقاضاتها قليلة جداً.[44] ورفع قانون حظر زواج الأطفال لعام 2006 عقوبات زواج الأطفال لتصل إلى السجن لعامين وغرامة 100,000 في حدها الأقصى. لكن، ما بين 2014 و2016، لم تزد قضايا زواج الأطفال المسجّلة في جميع أنحاء البلاد عن 1,785 حالة؛ وألقي القبض على 4,777؛ ولم يزد عدد المحكومين عن 274 شخصاً.[45]

ويلقي مثال الهند الضوء على انعدام الفعالية النسبية للقوانين الجنائية الحالية في منع زواج الأطفال والعواقب غير المقصودة لإساءة استخدام قانون حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية القاضي بتجريم النشاطات الجنسية بين اليافعين. وكان قانون حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية قد وضع لملاحقة الإساءة الجنسية للأطفال. لكن القانون يساء استخدامه من قبل الوالدين لمقاضاة أصدقاء بناتهم الهاربات وسجنهم لاختطافهن وارتكاب المخالفات الجنسية بحق الأطفال.

تقارير المعلومات الأولى لاغتصاب الأطفال حسب قانون حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية ارتفعت من 12,363 عام 2013 إلى 19,765 عام 2016. وعزا بحث لجريدة ذا هندو الصادرة في دلهي هذا الارتفاع إلى زيادة عمر النشاط الجنسي الرضائي. وأظهرت الدراسة أنه من بين 460 حالة حوكمت بشكل كامل عام 2013، كانت 189 حالة منها (40 بالمائة) على صلة بالنشاطات الجنسية الرضائية. ومن بين هذه الحالات الـ189، كانت هناك 174 (92 بالمائة) حالة فرار، وفي 107 من هذه الحالات (64 بالمائة)، شهدت 'المشتكيات' الإناث أنهن على علاقة حب بالمتّهمين.[46]

مع الزيادة في زيجات الأقران والحب والفرار في جنوب آسيا، هناك حاجة لنهج مختلف يقدم الدعم لتمكين الشباب وخياراتهم.

قاموس المصطلحات

هذا القاموس تم تجميع معظمه استناداً إلى نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين[47] وقواميس قانونية مختلفة.

إلغاء: حل زواج ما عبر إجراءات قانونية يتم فيها إعلان الزواج لاغياً وباطلاً وكأنه لم يكن أبداً.[48]

القانون المدني: هو نظام قانوني تأصل في قارة أوروبا (خاصة فرنسا وألمانيا) وتم تبنيه في معظم أنحاء العالم. القانون يشدّد كثيراً على تدوين القانون عوضاً عن السوابق (كما هو الحال في نظام القانون العام الأنغلو-أمريكي). وهذا عام في البلدان الفرانكوفونية ويستند إلى القانون النابليوني.

القانون العام: هو نظام قانوني قائم على قرارات قضائية سابقة للقضاء وتم تجسيده في تقارير القضايا التي تم البتُّ فيها. وتأصّل هذا النظام في إنغلترا وهو عامٌّ في البلدان الناطقة بالإنجليزية.

القانون الجنائي أو الجزائي: تجميع متماسك لقوانين تتعلق بالجرائم والمخالفات وعقوباتها، وغراماتها، والجزاءات التأديبية أو الإدارية.

قانون الإجراءات الجزائية: هو التشريع الإجرائي[49] الرئيس في إدارة جوهر[50] القانون الجنائي[51] في الهند وبلدان أخرى. ويضمن قانون الإجراءات الجزائية محاكمة عادلة حيث لا تكون أي من حقوق المتهم مهددة وتكون المحاكمة خالية من المحاباة بطريقة تفضيلية.

القانون العرفي: (أو العدالة التقليدية) تتكون من قواعد أو تقاليد أرساها المجتمع المحلي عبر تاريخه. والقوانين العرفية غير مكتوبة في العادة بل تمرّر شفوياً من جيل إلى جيل.[53]

نظام القانون الإسلامي/ الشريعة: قانون الأحوال الشخصية الإسلامي (الشريعة – القانون الإسلامي) والفقه[54] (الاجتهاد في الإسلام) هو القانون الديني[55] الأكثر استخداماً، وواحد من أكثر ثلاثة أنظمة قانونية شيوعاً في العالم إلى جانب القانون العام والقانون المدني. وهناك مدارس مختلفة للفقه الإسلامي.

مؤسسة قضائية أو إدارية: هي محكمة، أو محكمة شبه قضائية، أو سلطة إدارية تفسّر القانون أو تطبّقه.

سنُّ الحد الأدنى للزواج: كما ينص عليه الدستور أو القانون المدني.

التعددية القانونية: حيث يتعايش نظامان قانونيان أو أكثر معاً بوجود مصادر قانون مختلفة في البلد نفسه (أو الميدان الاجتماعي).

قانون نموذجي: نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين.[56]

قانون نابليون: القانون المدني الفرنسي[57] الذي تأسس في 1804.

القانون الشخصي: هو قانون يطبق على شخص معيّن أو فئة معيّنة من الناس استناداً إلى الدين، الإيمان، أو الثقافة – بغض النظر عن المواطنة أو الجنسية في أرض ما (يتميّز عن القانون الإقليمي المطبّق في المكان الذي وقعت فيه الجريمة/الفعل).

مكان آمن: مكان يمكن لطفل يحتاج إلى الرعاية أن يبقى فيه مؤقتاً؛ بما في ذلك المنزل الآمن أو البيت الكافل.

سلطة دينية: شخص لديه القوة على عقد الزواج، وتقديم التوجيهات الدينية، والنصح أو الاستشارة حول أي موضوع متعلق بأي مسألة اجتماعية تتعلق بالزواج أو أداء أي شعائر أو خدمات دينية، سواء كفرد أو تحت سلطة كنيسة أو غيرها من المؤسسات الدينية.

منزل/بيت آمن: هو مكان يستخدم لرعاية، وحماية، واستقبال، وتعليم، وتوفير المشورة والأمن لضحايا زواج الأطفال.

قابل للإبطال: الزواج صحيح لكنه قابل للإبطال عند وصولهم للأكثرية، أو يمكن إلغاؤه من قبل محكمة إذا ما تم التنازع حوله من قبل أحد طرفي الزواج.

المراجع/ التعليقات الختامية

1 المجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، 'قانون المجموعة النموذجي لاجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين'، المجتمع الجنوب-أفريقي للتنمية، غابُرون، 2016، <www.childrenandaids.org/node/1139>، الدخول بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

2 ينظّم زواج الأطفال عادة بقوانين مختلفة: القانون المدني، القانون الجنائي، قانون الأسرة، قانون الإجراءات الجنائية، وهلمّ جرًا.

3 تسجيل تاريخ الميلاد أو الزواج الإلزامي هو أيضاً جزء من إطار العمل القانوني لزواج الأطفال، (مثلاً: التأكد من عمر العريس و/أو العروس). الغرامات لعدم القيام بذلك أو عدم تسجيل المعلومات الدقيقة قد تؤدي إلى مخالفات إدارية، أو غرامات لمسؤول السجّل.

4 دِي سيلفا دي ألوِس، رانغيتا، 'زواج الأطفال وسلسلة أوراق مبادرة إصلاح القانون التشريعي'، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيويورك، نيسان/إبريل 2007، <www.unicef. org/french/files/ Child_Marriage_and_the_Law.pdf>، الدخول 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

5 هذا القسم يقوم على فتيات لا عرائس وآخرين، 'دليل استخدام قانون المجموعة التنمويّة النموذجي في جنوب أفريقيا'، و'تجريم زواج الأطفال والزواج القسري'.

6 اتفاقية الموافقة على الزواج، العمر الأدنى للزواج وتسجيل الزواج (1962) يتطلب من الولايات تعريف العمر القانوني للزواج.

7 فتيات لا عرائس، دور البرلمانيين في القضاء على زواج الأطفال: مجموعة أدوات، <www.girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2015/05/GNB_The_Role_of_ Parliamentarians_2016_v9_Final.pdf>، الدخول 24 أيلول/سبتمبر 2020. راجع أيضاً التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل 20 (2016) حول أهمية حقوق اليافعين؛ التعليق العام للجنة 18 (2014) حول الممارسات المؤذية؛ والتعليق العام 4 (2003) حول صحة اليافعين وتنميتهم (كلها تتناول ضرورة تكريس سن 18 عاماً كحد أدنى قانوني للزواج).

8 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 'مواءمة المناخ القانوني لليافعين، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق: مراجعة لـ23 بلداً في شرق وجنوب أفريقيا'، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2017، <https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub- pdf/2017-08-Laws%20and%20Policies-Digital_0.pdf>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020.

9 فتيات لا عرائس، دور البرلمانيين في القضاء على زواج الأطفال: مجموعة أدوات، راجع أيضاً التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل 20 (2016) حول أهمية حقوق اليافعين؛ التعليق العام للجنة 18 (2014)حول الممارسات المؤذية؛ والتعليق العام 4 (2003) حول صحة اليافعين وتنميتهم (كلها تتناول ضرورة تكريس سن 18 عاماً كحد أدنى قانوني للزواج).

10 هذا القسم يقوم بشكل واسع على فتيات لا عرائس وآخرين، 'دليل البرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن الأطفال في استخدام قانون المجموعة التنمويّة النموذجي في جنوب أفريقيا حول اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين'، فتيات لا عرائس، لندن، 2018، <www. girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2018/12/SADC- Model-Law-Toolkit.pdf>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

11 مركز الحقوق الإنجابية، وآخرين، مجلس حقوق الإنسان: 'مكاسب حيوية رغم الحركة الارتجاعية – تصريح مشترك لمنظمات المجتمع المدني'، 2019، <https://share-netinternational.org/human- rights-council-critical-gains-despite-backlash>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

12 المصادر ذات الصلة تتضمّن: دي سيلفا دي آلوِس، رانغيتا، 'زواج الأطفال والقانون'؛ 'تجريم زواج الأطفال والزواج القسري'، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 28 كانون الثاني/يناير 2011، <www.endvawnow.org/en/articles/629-criminalization-of-forced-and-child-marriage. html>، تم الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراسة تحليلية متعددة البلدان للتشريعات، السياسات، التدخلات، والممارسات الثقافية حول زواج الأطفال في أفريقيا'، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 2018، <www2.unwomen.org/-/media/ field%20office%20 africa/attachments/publications/2019/multicountry%20analytical%20 study%20of%20policies%20interventions%20%20cultural%20practices%20on%20child%20 marriage%20in%20afr.pdf?la=en&vs=2727>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

13 مالهُترا، آنجو وآخرين، 'حلول للقضاء على زواج الأطفال: ما الذي تظهره البراهين'، المركز الدولي لأبحاث المرأة، 2011، <www.icrw. org/wp-content/uploads/2016/10/Solutions-to-End-Child- Marriage.pdf>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

14 فتيات لا عرائس، وآخرين، 'دليل استخدام النموذج القانوني لرابطة التنمية في جنوب أفريقيا'.

15 المصدر نفسه.

16 لانسداون، جيرِسُن، 'قدرات الطفل المتطوّرة'، مركز أبحاث إنُشِنتي-يونيسف ومنظمة أنقذوا الأطفال، البندقية، 2005، <https://www.unicef-irc.org/ publications/pdf/evolving-eng.pdf>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

17 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 'مواءمة المناخ القانوني لليافعين، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق'، مركز الحقوق الإنجابية ومركز أبحاث القانون والسياسات، 'القضاء على الإفلات من العقاب بسبب زواج الأطفال في الهند: الثغرات المعيارية والتطبيقية'، مركز الحقوق الإنجابية، نيويورك، 2018، <https://reproductiverights.org/sites/default/files/documents/Ending- Impunity-for- Child-Marriage-India-WebUpdate-0218.pdf>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020؛ كرشنان، موارالي، 'لماذا يعتبر تطبيق أحكام العرائس الأطفال تحدياً في الهند'، دويشته فِله، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2013، <www.dw.com/en/why-implementing-child-bride-verdictis-a-challenge-in-india/a-40939319; https://feminisminindia.com/2020/04/03/ elopements-child-marriages-full-story>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر ؛ مِهرا، مادو وأمرِتا ناندي، 'لماذا تهرب الفتيات كي تتزوجن: حقائق اليافعين والإجابات الاجتماعية-القانونية في الهند' (سلسلة نشاط اليافعين الجنسي والزواج المبكر، المجلد 1)، شركاء القانون في التنمية، نيودلهي، 2019، <www.academia.edu/40718265/Why_ Girls_Run_Away_to_Marry_Adolescent_Realities_and_Socio_Legal_Responses_ in_India_2019_Adolescent_Sexuality_and_Early_Marriage_Series_Volume_1>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020؛ غوبتا، تافيشس وإرِن كيه فلِتشر، 'زواج الأطفال في جنوب آسيا: مراجعة إثباتية'، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، كاتمندو، 2019، <www.unicef.org/rosa/media/4251/file/Child%20Marriage%20Evidence%20Review_ Web.pdf>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020.

18 عمر الموافقة في جنوب أفريقيا هو 16 عاماً بغض النظر عن التوجه الجنسي و/أو النوع الاجتماعي، كما هو محدد في القسمين 15 و16 من القانون الجنائي (الجرائم الجنسية والأمور ذات الصلة) قانون التعديل، 2007. القسم 15 («اغتصاب القاصرين») يحرّم ارتكاب «عملِ إيلاج جنسي مع طفل عمره 12 عاماً أو أكثر ولكنه تحت سن 16 عاماً.» ويحتوي القانون على استثناء لمعدل العمر، فإذا وقع الفعل الجنسي بين طفلين كلاهما في عمر يتراوح بين 12 و16 عاماً أو حيث يكون عمر أحدهما تحت 16 عاماً والثاني أصغر منه بأقل من عامين، فذلك لا يشكّل جريمة. ويعتبر القانون الأطفال تحت سن 12 بشكل قطعي غير قادرين على الموافقة، وعليه فإن الفعل الجنسي مع طفل أقل من هذا العمر يشكّل اغتصاباً أو اعتداءاً جنسياً.

19 فتيات لا عرائس، وآخرين، 'دليل استخدام النموذج القانوني لرابطة التنمية في جنوب أفريقيا '.

20 فتيات لا عرائس، دور البرلمانيين في القضاء على زواج الأطفال: مجموعة أدوات.

21 هذا القسم يقوم على فتيات لا عرائس وآخرين، 'دليل استخدام قانون المجموعة التنمويّة النموذجي في جنوب أفريقيا'، وفتيات لا عرائس، 'دور البرلمانيين في القضاء على زواج الأطفال: مجموعة أدوات'.

22 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 'مواءمة المناخ القانوني لصحة اليافعين الجنسية والإنجابية والحقوق'.

23 اتفاقية حقوق الطفل، المادة 24: 1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه ... 2. تتابع الدول الأطراف إعمال هذا الحق آملا وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل (و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. 3. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

24 'زواج الأطفال والقوانين الشخصية في جنوب آسيا: المعايير الدولية التي تطلب من الحكومات إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان استناداً إلى القواعد الدينية'، مركز الحقوق الإنجابية، نيويورك، 2014، <www.reproductiverights.org/sites/ crr.civicactions.net/files/documents/ChildMarriage_PersonalLaw_7.7.14.pdf>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

25 استناداً إلى وكالة الاستخبارات المركزية، ' كتاب حقائق العالم'، سي آي إيه، <https:// www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/308.html>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020. للتعريفات راجع قاموس المصطلحات في نهاية هذه الورقة.

26 فتيات لا عرائس، دور البرلمانيين في القضاء على زواج الأطفال: مجموعة أدوات.

27 'تجريم الزواج القسري وزواج الأطفال'، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

28 'توصية عامة مشتركة/ التعليق العام رقم 31، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ورقم 18 للجنة حقوق الطفل حول الممارسات المؤذية' (CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18)، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، <https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/ treatybodyexternal/TBSearch.aspx?SymbolNo=CEDAW/C/GC/31/CRC/C/GC/18>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

29 فتيات لا عرائس، المملكة المتحدة، فتيات لا عرائس، لندن، غير مؤرخ، <www. girlsnotbrides.org/child-marriage/united-kingdom>، الدخول 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

30 مركز تَحِرِه للعدالة، 'الزواج القسري ما وراء البحار: باكستان'، مركز تَحِرِه للعدالة، في إيه، غير مؤرّخ، <https://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas- pakistan>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

31 فشل باكستان في تجريم زواج الأطفال يثير السخط https://www.aljazeera.com/news/2016/01/19/pakistan-failure-to-outlaw-childmarriage-sparks-outcry/d.

32 فتيات لا عرائس، 'باكستان: رغم الانتكاسة المؤقتة هناك تقدم بشأن زواج الأطفال'، فتيات لا عرائس، لندن، 22 كانون الثاني/يناير 2016، <www.girlsnotbrides.org/pakistan-despite- minor-setback-there-is-progress-on-child-marriage>، الدخول 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

33 المصادر المستخدمة في هذا القسم: فتيات لا عرائس، 'ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين التي تحرّم زواج الأطفال؟'، في 'زواج الأطفال والقانون'، فتيات لا عرائس، لندن، غير مؤرّخ، <www. girlsnotbrides.org/child-marriage-law/#what-are-the-challenges-in-enforcing- laws-that-prohibit-child-marriage>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020؛ فتيات لا عرائس، وآخرين، 'دليل لاستخدام نموذج قانون المجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا'.

34 منظمة قانون التنمية الدولية، 'الانخراط بالأنظمة غير النظامية لتعزيز العدالة للمرأة'، آي دي إل أو، روما، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <www. idlo.int/news/story/engaging-informal-systems-enhance-justice-women>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

35 المرصد القومي المصري لحقوق الطفل، 'سياسة من أجل العمل: القضاء على زواج الأطفال' (بوليسي فور آكشن، العدد 1)، إنكرو، القاهرة، غير مؤرخ، <www.unicef.org/egypt/ media/5261/file/Child%20Marriage.pdf>، الدخول 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

36 ماكولان، إلينا وأليشا جِل، 'منطق القانون الجنائي والعقوبات وأهدافه في السياقات الانتقالية'، أكسفورد جورنال أف ليغل ستَدِيز، السنة 40، العدد 1، آذار/مارس 2020، ص. 132-157، دي أو آي: ojls/gqz033/10.1093.

37 يسمح ذلك أيضاً بمستويات مختلفة من تحمُّل اللوم، مثلاً إن كان أحد الوالدين غير قادر على مقاومة قرار الوالد الآخر.

38 "متهم، بالقوة، أو التهديد باستخدام القوة، أو الإكراه، أو باستغلال ظروف قسرية، يتسبب بجعل شخص أو أشخاص بأن يخدموا كشريكٍ في زواج، ويكون فيه المرتكبون عن سبق معرفة جزءاً من هجوم منظم واسع النطاق ضد سكان مدنيين يصل إلى حد التسبب بمعاناة جمّة، أو إصابات خطيرة في الجسم أو العقل أو الصحة البدنية."

39 فتيات لا عرائس، وآخرين، 'دليل استخدام النموذج القانوني لرابطة التنمية في جنوب أفريقيا'.

40 راجع مفوضية منع الجريمة والعدالة الجنائية، إرشادات الأمم المتحدة حول العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال الضحايا وشهود الجريمة (E/CN.15/2005/L.2/Rev.1)، الجلسة 14، فيينا، 23-27 أيار/مايو 2005، البند 8 من البرنامج، <www.un.org/ruleoflaw/files/UNGuidelinesChildVictimsWitnesses.pdf>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

41 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 20 (2016) حول تنفيذ حقوق الطفل أثناء البلوغ (سي آر سي/سي/ جي سي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016، <www.unicef.org/bulgaria/sites/unicef. org.bulgaria/files/2018-09/CRC_General_Comment_20_EN.pdf>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

42 مفوضية الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية، إرشادات الأمم المتحدة.

43 ينبغي بنظام حماية الطفل أن يكون قادراً على أن يكون المستجيب الأول لزواج الأطفال وأن يعمل مع الطفل والعائلة للوقاية والاستجابة. وتستخدم استجابة العدالة الجنائية فقط عندما تثبت الطرق الأخرى عدم نجاعتها أو حين يتعرض الطفل لخطر محدق.

44 وزارة المرأة وتنمية الطفل، 'قانون تقييد زواج الأطفال، 1929'، حكومة الهند، نيودلهي، غير مؤرّخ، <https://wcd.nic.in/policies/child-marriage- restraint-act1929>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

45 نير، هارِش في، 'زواج الأطفال ما زال حيا يرزق؛ 1,785 حالة سُجّلت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة'، الهند اليوم، 3 أيلول/ سبتمبر، 2017، <www.indiatoday.in/mail-today/story/child- marriage-national-commission-for-the-protection-of-child-rights-ministry-of-women- and-child-developme nt-1036790-2017-09-03>، الدخول بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

46 علي، بهارتي، محاروق أدينوالا وسانجيتا بونيكار، 'تطبيق قانون بوسكو: الأهداف، الثغرات، والتحديات: دراسة حالات المحاكم الخاصة في دلهي ومومباي (2012-2015)'، حق: مركز حقوق الطفل، نيودلهي، 2017، <https:// haqcrc.org/wp-content/uploads/2018/02/implementation-of-the-pocso-act-delhi- mumbai-study-final.pdf>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

47 المجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، 'قانون المجموعة النموذجي'.

48 الأكاديمية الدولية لمحامي العائلات، 'قاموس مصطلحات القانون العائلي'، آي إيه إف إل، وايت بلينز، نيويورك، غير مؤرّخ، <https://www.iafl.com/resources/glossary>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

49 القانون الإجرائي https://en.wikipedia.org/wiki/Procedural_law.

50 القانون الموضوعي https://en.wikipedia.org/wiki/Substantive_law.

51 القانون الجنائي https://en.wikipedia.org/wiki/Criminal_law.

52 الجمعية الدولية للسياسة الإنسانية وأبحاث النزاعات، ' أنظمة العدالة التقليدية وغير النظامية: مسائل التعريف والمفاهيم'، مبادرة بناء السلام، نيويورك، غير مؤرّخ، <www.peacebuildinginitiative.org/indexb645. html?pageId%20=1875>، الدخول في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

53 الشريعة https://en.wikipedia.org/wiki/Sharia.

54 الفقه https://en.wikipedia.org/wiki/Fiqh.

55 القانون الديني https://en.wikipedia.org/wiki/Religious_law.

56 المجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، 'قانون المجموعة النموذجي'.

57 القانون المدني https://en.wikipedia.org/wiki/Civil_code.

شُكْر

أنتج هذه الملاحظة الفنية من المرحلة 2 للبرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال المقارّ الرئيسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بالتعاون مع تشايلد فرونييرز (حدود الأطفال).